في الدليل الثاني العقلي والنقض عليه تعالى
محال يعني لانه يستلزم ان يحتاج تعالى
حينئذ الى من يكمله بان يدفع عنه ذلك
النقص ويخلق له الكمال وذلك يستلزم
حدوثه وافتقاره الى آله اخر كيف وقد
تقرر بالدليل وجوب الوحدانية له تعالى
وايضا لو اتصف تعالى بتلك النقايص لزم
ان تكون بعض مخلوقاته اكمل منه تعالى
عن ذلك لسلامة كثير من المخلوقات من
تلك النقايص والمخلوق يستحيل ان يكون
اكمل من خالقه وهذا الدليل العقلي
وان كان لا يسلم من الاعتراض فذكره
على سبيل التبعية والتقوية لما هو
مستقل ولا يرد عليه شيء وهذا الدليل العقلي
حسن وقد لوحنا الى ذلك بتلخيصه في اصل العقيدة

واما برهان كون فعل الممكنات او تركها
جايزا في حقه تعالى فلانه لو وجب عليه
تعالى شيء منها عقلا او استحال عقلا لانقلب
الممكن واجبا او مستحيلا وذلك لا يعقل
لا شك ان الممكن في اصطلاح المتكلمين
مرادف للجايز فيكون معناه هو الذي يصح
في العقل وجوده وعدمه فاذا الوجب
وجوده عقلا او استحال عقلا لزم قلب
الحقايق وذلك لا يعقل وايضا فالمعتزلة
انما يوجبون من الممكنات على الله تعالى
فعل الصلاح والاصلح للخلق والمشاهدة
والشرع يقضيان بفساد قولهم في ذلك
كما اشرنا اليه فيما سبق عند شرح قولنا
في اصل العقيدة واما الجايز في حقه تعالى
ولو وجب فعل الصلاح والاصلح على الله كما

Copyright © King Saud University